# الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي

الدكتور: محمد خنوش

أستاذ محاضر قسم " أ " بكلية العلوم السياسية

جامعة الجزائر 3

**الملخص:**

شهد النظام الدولي خلال نهاية العشرية الاخيرة للقرن العشرين تغيرات عديدة، امتدت بصورة خاصة إلى نمط ترتيب القوى، و علاقة القيادة داخل النظام، وأطراف هذا النظام أنفسها، و طبيعة العلاقات فيما بينها. ويمكن تقسيم القوى المؤثرة إلى مجموعتين: مجموعة الدول المسيطرة على النظام الدولي و على رأس تلك المجموعة الولايات المتحدة الأمريكية، و مجموعة الدول و القوى الصاعدة و على رأس تلك المجموعة الصين كقوة صاعدة. وتتناول الدراسة المتغيرات و المؤشرات التي تدلل على ذلك سواء بالنسبة ببقوى المسيطرة أو القوى الصاعدة، و درجة تشابك العلاقات بين الولايات المتحدة و الصين، حيث تعتبر الولايات المتحدة أكبر مستهبك للمنتجات الصينية، وتعاني من عجز في تجارتها مع الصين، و تعتبر الصين أكبر دولة لديها ودائع مالية عند الولايات المتحدة الامريكية، وهو ما يدل على حجم و درجة التشابك الاقتصادي و التجاري و تأثيره على الجانب الاستراتيجي في بعده الواسع.

**Résumé:**

Les **relations chinoises-américaines** font référence aux relations, concurrence et coopération entre les États-Unis et la République populaire de Chine .La plupart d'analystes constatent que ces relations sont actuellement complexes et à multiples facettes: ni alliés ni ennemis, mais quand même deux surpuissances et économies entrelacées. L'établissement américain ne considère pas la République populaire de Chine comme un adversaire ,mais un concourrant dans certains domaines et un partenaire dans d'autres

.Alors que quelques tensions existent entre les deux surpuissances du vingt-et-unième siècle, il y a plusieurs facteurs de stabilité. La RPC et les États-Unis sont des partenaires de commerce importants et partagent des intérêts en ce qui concerne le contreterrorisme et la prolifération nucléaire. En plus, la Chine est le plus grand créancier étranger des États-Unis, et les deux sont les plus grands partenaires de commerce mutuels

**مقدمة :**

شهد النظام الدولي تحولات على الصعيدين السياسي و الاقتصادي أدت إلى إعادة النظر في عدد من مسلمات نظريات العلاقات الدولية، خاصة بالنسبة لتعريف النظام الدولي الذي كان يتم التركيز فيه على الوحدات السياسية و إن بقيت كفاعل رئيسي و لكن هناك فواعل غير الدول بدأت تكسب أهمية من حيث التأثير في هيكل النظام الدولي.

كما أن التركيز في التحليل لم يعد يقتصر على منهجية الأطراف بقدر ما أصبح الاهتمام بمنهجية التفاعلات، مع توظيف عاملي التغير و التكيف في العلاقات الدولية. و قد تلازم ذلك تاريخيا في الانتقال من الإمبراطورية الدينية في العصر الإقطاعي إلى الدولة القومية في العصر الصناعي إلى عصر التكتلات الاقتصادية و الاعتماد المتبادل في العصر المعرفي.

و يمكن رصد ثلاث تحولات أساسية:

**1** - هناك **تحول في مفهوم الصراع و السلطة**، حيث الصراع لم يعد على أساس عسكري بل اقتصادي، و مؤشرات ذلك عديدة من أهمها أن المؤسسة العسكرية أصبح لها دور التأثير (قد يكون التأثير قوي) و ليس دور التغيير، و الدليل على ذلك تراجع جاذبية النموذج الانقلابي في الدول المتخلفة، كما أن السلطة العسكرية التقليدية تراجعت لصالح سلطة الاقتصاد و الإعلام في بعدها المعرفي(اقتصاد المعرفة)، و بالتالي فإن المنظومة القيمية للمجتمعات خاصة بالنسبة للطبقة السياسية أصبح هناك أولوية الاقتصاد و المال و الإعلام على السياسة. و الملاحظ أن هناك انفصال نسبي بين القوة الاقتصادية و القوة العسكرية، ففي العصور السابقة حتى الحرب العالمية الثانية كانت الدول الأقوى عسكريا هي الأقوى اقتصاديا خاصة الدول المهيمنة في النظام الدولي، غير أننا حاليا نلاحظ أن ظاهرة بناء الدولة للقوة الاقتصادية و تحقيق التطور بمعزل عن بناء مواز لقدراتها العسكرية، و هو ما نلاحظه في كل من اليابان و ألمانيا إذ تقدر الدراسات بأنه في عام 1989 كان السوق الدولي تسيطر اليابان فيه على 13 في المائة من التجارة الدولية بينما يبلغ نصيب ألمانيا 12 في المائة أي أن ربع التجارة العالمية تسيطر عليها الدول المنهزمة في الحرب العالمية الثانية، و بالتالي فإن الصراع المستقبلي لن يكون على أساس عسكري بل على أساس اقتصادي تجاري بامتياز.

**2** - كما أن أحد **أهم التحولات يتمثل في البعد التكنولوجي**، حيث أن معدل التغيير بفعل التكنولوجيا يفوق بشكل كبير معدل الاستجابة من قبل الأفراد، بمعنى أن البيئة تتغير بإيقاع أسرع من إيقاع و تطور و تغير منظومة القيم الاجتماعية و الثقافية، و هو ما أدى إلى تجاوز الاهتمام في

الدراسات الاقتصادية الدولية، من أهمية عناصر الإنتاج التقليدية (العمل، رأس المال، الطبيعة، التنظيم) إلى الاهتمام أكثر بعناصر الإنتاج المعاصرة و المتمثلة في التكنولوجيا و الموارد البشرية.

**3** - التحول الآخر هو **الاتجاه نحو الهوية الثقافية الأكثر شمولا**، بمعنى يصبح النمط السياسي و الاقتصادي و الثقافي متشابه، أي ثقافة عالمية متماثلة خاصة بالنسبة لنمط الإنتاج والاستهلاك للسلع و الخدمات، و هنا علينا أن نفرق بين الاقتصاد الحقيقي/ السلعي/ العيني، والاقتصاد الرمزي/المالي، كما أنه ينبغي أن نفرق بين اقتصاد السلع المادية و اقتصاد السلع المعرفية( سنعود إليه عند تناول اقتصاد المعرفة لاحقا). في مجال الهوية الثقافية الأكثر شمولا يرى صامويل هنتغتون إلى أن التفاعل بين القوة و الثقافة قد يؤدي إلى حسم أنماط التحالف و التنازع بين الدول في السنوات المقبلة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و بقية دول العالم:

أ - ففي مجال **الثقافة** فإن التعاون يبدو أكثر احتمالا ما بين الدول ذات الثقافات المتقاربة ( مثل الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، البرازيل و الأرجنتين، السعودية و إيران)، كما أن التنازع يبدو الأكثر احتمالا بين الدول ذات الثقافات شديدة التباعد.

ب - في المقابل في مجال **القوة** فإن للولايات المتحدة الأمريكية و القوة الإقليمية الثانوية مصالح مشتركة في تحجيم سيطرة الدول الكبرى في مناطقها ( علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع اليابان/ الصين، بريطانيا/الاتحاد الأوروبي، أوكرانيا/روسيا، الأرجنتين/البرازيل، السعودية/إيران، باكستان الهند)، مع العلم أن التعاون في جميع هذه الحالات يخدم المصالح المشتركة للولايات المتحدة الأمريكية و القوى الإقليمية الثانوية في احتواء نفوذ القوة الإقليمية الكبرى[1].

**أولا: الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مسيطرة في النظام الدولي:**

و قد شهد النظام الدولي خلال نهاية العشرية الأخيرة للقرن العشرين تغيرات عديدة، امتدت بصفة خاصة إلى نمط ترتيب القوى، و علاقة القيادة داخل النظام، و أطراف هذا النظام أنفسها، و طبيعة العلاقات فيما بينها. و يمكن تقسيم القوى المؤثرة على مجموعتين: مجموعة الدول المسيطرة على النظام الاقتصادي العالمي أو الدول الصناعية المتقدمة و تضم الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، كندا، ايطاليا و اليابان. و مجموعة القوى الصاعدة الجديدة، و من أهم مراكزها أسيا الشرقية بالتحديد، و هذه القوى الآسيوية لها أكثر من صنف، فهناك ما يسمى بالجيل الأول لبلاد حديثة التصنيع منذ السبعينيات من القرن العشرين مثل كوريا الجنوبية و تايوان وسنغافورة و هونغ كونغ، و هناك أيضا من الجيل الثاني للثمانينيات و التسعينيات، دولة واحدة

صعدت و استمر صعودها هي ماليزيا، بينما هبط آخرون من بعد صعود قصير و هي: اندونيسيا وتايلاند و الفلبين، ثم هناك دولتان قارتان: الصين و الهند[2].

و سيتم التركيز في هذه الدراسة على الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للقوى المسيطرة:

**1- الأدبيات الخاصة بموقع الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي:**

وفقا لنظرية توازن القوى إنه من الحتمي أن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية سوف تشجع قوى أخرى لأن تصعد من اجل إقامة التوازن، و كما عبر كينيث وولتز، فإن القوة الطاغية تدفع دولا أخرى لأن توازن معها، و هكذا فإن الإتحاد الأوروبي و الصين و قوة أخرى سوف تسعى للصعود و إحداث التوازن مع الولايات المتحد الأمريكية. كما نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تراع الفرق بين طموحاتها و مواردها، فوف نظرية "فجوة ليبرمان" التي عبر عنها والتر ليبرمان عام 1943 فإن القائد يجب أن يوازن بين أهدافه و وسائله، فإن لم يفعل فإنه سوف يتبع طريقا يؤدي إلى الكارثة. و يعتبر بول كينيدي ابرز دعاة "نظرية الانحدار" و عبر عنها بالتمدد المفرط للولايات المتحدة الأمريكية، كما أشار في كتابه " صعود و نزول القوى" سنة 1987 إلى ذلك مع التأكيد على تحديد القوى الصاعدة و القوى الهابطة في المجتمع الدولي في سبع قوى هي: الولايات المتحدة الأمريكية،بريطانيا، فرنسا، روسيا و ألمانيا، اليابان، الصين. و تدل المؤشرات العامة على تراجع مكانة أربع دول هي: الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و بريطانيا و فرنسا، و صعود القوى الثلاث الأخرى وهي: اليابان و ألمانيا و الصين. لكنه غير موقفه سنة 2002 بعد أحداث سبتمبر 2001.

غير أنه في المقابل نجد صامويل هنتغتون يذهب إلى قدرة الولايات المتحدة على التجديد الذاتي، حيث يرى أن السياسة العالمية تغيرت مع نهاية القرن العشرين تغيرا أساسيا بطريقتين: الأولى أنه أعيد تشكيلها على نحو جوهري وفق خطوط ثقافية و حضارية، و هو ما أشار إليه في كتابه "صدام الحضارات و إعادة تكوين النظام العالمي"، و الثانية كما ناقشه في الكتاب المذكور، بأنها ترتبط دوما بالقوة و الصراع من أجل القوة، و أن العلاقات الدولية تتبدل اليوم وفق ذلك العد الحاسم، في حين أن البنية التي تتكون اليوم مختلفة تماما، و يذهب إلى أن النظام الدولي الحالي هو نظام ذو قوة عظمى وحيدة و عدد من القوة الكبرى، حيث تتطلب تسوية القضايا الدولية الأساسية عمل الدولة العظمى الوحيدة لا بمفردها، بل بالتعاون دوما مع مجموعة من الدول الكبرى الأخرى، كما تستطيع هذه الدولة العظمى أن تعترض على قضايا أساسية مع مجموعات من الدول الأخرى، و الولايات المتحدة الأمريكية بالطبع هي الدولة الوحيدة ذات الأولوية في أي مجال من مجالات القوة - سواء اقتصاديا أو عسكريا أو دبلوماسيا أو أيديولوجيا أو تقنيا أو ثقافيا – مع امتلاك القدرات على تعزيز مصالحها في كل

جزء من أجزاء العالم حقا. و يأتي في المرتبة الثانية - دائما حسب ما يذهب إليه هنتغتون- قوى إقليمية كبرى تبرز في مناطق من العالم من دون أن تكون قادرة على توسيع مصالحها و قدراتها بالمدى العالمي الذي تحققه الولايات المتحدة الأمريكية[3]. وتشمل هذه القوى الاتحاد الألماني-الفرنسي في أوروبا، و روسيا في أوراسيا، و الصين و ربما اليابان في شرق آسيا، و الهند في جنوب آسيا، و إيران في جنوب غرب آسيا، والبرازيل في أمريكا اللاتينية، و جنوب أفريقيا و نيجيريا في أفريقيا. و تأتي في المرتبة الثالثة قوى إقليمية ثانوية تصطدم مصالحها غالبا مع مصالح القوى الإقليمية الأكثر قوة، و تشمل هذه القوى بريطانيا في علاقاتها مع الاتحاد الألماني-الفرنسي، و أوكرانيا في علاقاتها مع روسيا، و اليابان في علاقاتها مع الصين، و كوريا الجنوبية في علاقاتها مع اليابان، و باكستان في علاقاتها مع الهند، العربية السعودية في علاقاتها مع إيران، و الأرجنتين في علاقاتها مع البرازيل[4]..

و في تخوف الإدارة الأمريكية من دفع التكاليف و القبول بمخاطرة القيادة العالمية وحيدة الجانب، يذهب هنتغتون إلى القول: لا ترغب الإدارة الأمريكية و لا الكونغرس الأمريكي في دفع التكاليف و القبول بمخاطرة القيادة العالمية وحيدة الجانب، و في الوقت الذي يناقش البعض في القيادة الأمريكية زيادة النفقات العسكرية بنسبة 50 في المائة، فإن الجمهور الأمريكي يرى أن لا حاجة لكي ينفق الجهد و الموارد من أجل تحقيق الهيمنة الأمريكية. ففي أحد استطلاعات الرأي التي جرت في عام 1997 قال 13 في المائة إنهم يفضلون دورا متفوقا للولايات المتحدة الأمريكية في القضايا الدولية، فيما قال 74 في المائة إنهم يريدون أن تشارك الولايات المتحدة الأمريكية في القوة مع الدول الأخرى. كذلك أظهرت استطلاعات أخرى نتائج مشابهة. و عدم اهتمام الجمهور بالقضايا الدولية ظاهرة منتشرة تعززها التغطية الإعلامية المتضائلة بشدة للأحداث الدولية، و تقول أغلبية تتراوح ما بين 55 إلى 66 في المائة من الجمهور الأمريكي إن ما يجري في أوروبا الغربية، و آسيا و المكسيك و كندا ليس له أي تأثير على الإطلاق، أو ربما تأثير ضئيل فحسب على حياتهم، و نجد أن كثير من نخب السياسة الخارجية الأمريكية تأسف لأن الولايات المتحدة الأمريكية تفتقر إلى قاعدة سياسية داخلية من أجل إحداث عالم وحيد القطب[5].

أما زبيجنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس السابق جيمي كارتر، فإنه يرى أنه لا ينتظر أن تماثل دولة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بأبعاد القوة الرئيسية الأربعة: العسكري، الاقتصادي، التكنولوجي و الثقافي، التي تمنح النفوذ السياسي العالمي. و يضيف أن الرئيس الأمريكي السابق بل كلينتون أصاب عندما قال إن أمريكا أصبحت " دولة لا يمكن الاستغناء عنها في العالم"[6].

و يقول بخصوص العلاقة العضوية بين الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها الاستراتيجيين:

تمثل أوروبا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية رأس الجسر الجيوبوليتيكي الأساسي في أوراسيا. كما أن حلف الناتو يحمي النفوذ السياسي و القوة العسكرية الأمريكيتين على أراضي أوراسيا، حيث أن الدول الأوروبية المتحالفة مازالت تعتمد على الحماية الأمريكية، فإن توسيع أوروبا السياسي يعد بصورة آلية توسيع للنفوذ الأمريكي، و بالمقابل تعتمد قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على بسط النفوذ و القوة في أوراسيا على العلاقات الوثيقة بين جانبي المحيط الأطلسي، و سوف يخدم كل من أوروبا الأكثر اتساعا و الناتو الأكثر أعضاء مصالح سياسة الولايات المتحدة الأمريكية قصيرة المدى و طويلة المدى عل حد سواء[7].

و يستطرد بريجنسكي قائلا بخصوص العلاقة العضوية بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الاستراتجيين: إن أوروبا الأكثر اتساعا سوف يؤدي إلى اتساع مدى النفوذ الأمريكي، دون أن يحدث في الوقت ذاته أوروبا على قدر كبير من الاندماج السياسي الذي يمكنها من تحدي الولايات المتحدة الأمريكية في أمور ذات أهمية جيوبوليتيكية، و خاصة في الشرق الأوسط، كما أن أوروبا المحددة سياسيا ضرورية لاستيعاب روسيا في نظام من التعاون الدولي، كما أنه سيتطلب كل هذا في نهاية الأمر سماح الولايات المتحدة الأمريكية بوجود قيادة مشتركة في الناتو، و قدر أكبر من قبول قلق فرنسا على الدور الأوروبي في أفريقيا و الشرق الأوسط، في إطار أكثر لقابلية توسيع حلف الناتو[8].

و بخصوص روسيا يقول بريجنسكي: الروابط الروسية الجديدة مع الناتو و الاتحاد الأوروبي التي اتخذت شكلها الرسمي من خلال المجلس المشترك لروسيا و الناتو، قد تشجع روسيا على اتخاذ قرارها ما بعد الامبريالي، الذي تأجل كثيرا، لمصلحة أوروبا. كما أن العضوية الرسمية للدول الصناعية السبع و تحديث آلية وضع السياسات في منظمة الأمن و التعاون الأوروبي، التي يمكن أن تتكون في إطارها لجنة خاصة للأمن تتألف من أمريكا و روسيا و العديد من الدول الأوروبية الرئيسية. ينبغي أن يشجع الانخراط الروسي البناء في التعاون السياسي و العسكري الأوروبي، و إذا ما اقترن ذلك بالمساعدات المالية و استثمارات البنية الأساسية الأوروبية في الوقت الراهن، و خاصة في مجال شبكات الاتصالات، فقد تقرب هذه الخطوات روسيا من أوروبا بصورة كبيرة[9].

و بخصوص الصين يقول بريجنسكي: لن يكون توازن مستقر للقوة في أوراسيا دون وجود تفاهم استراتيجي متعمق بين أمريكا و الصين و تعريف أكثر وضوحا لدور اليابان الناشئ، و هذا يمثل معظلتين لأمريكا: هما تحديد التعريف العلمي لبروز الصين كقوة إقليمية و المدى المقبول لهذا البروز، وإدارة قلق اليابان بشأن وضعها الفعلي كمحمية أمريكية، و تحاشي المخاوف التي جاوزت الحد من قوة الصين المتزايدة و صعود اليابان الاقتصادي ينبغي أن يضفي قدرا من الواقعية على أية سياسة يجب أن يقوم على الحسابات الإستراتيجية الدقيقة، و ينبغي أن يكون هدفها هو توجيه القوة الصينية

إلى التسوية الإقليمية البناءة، و توجيه الطاقة اليابانية بحيث تصب في شراكات دولية أكثر اتساعا[10].

لقد كانت التساؤلات حول مستقل القوة الأمريكية محور العديد من الكتابات الغربية والأمريكية، نستعرض منها هنا ما نشرته مجلة "الشؤون الخارجية" الأمريكية، الصادرة عن مجلس العلاقات الخارجية في عددها عن شهري ماي/جوان 2008، من مقالتين متميزتين، تبحثان هل انتهى عصر الهيمنة و الأحادية الأمريكية. المقالة الأولى لرئيس مجلس العلاقات الخارجية، و الأكاديمي والسياسي الأمريكي البارز ريتشارد هاس، و الثانية لمحرر مجلة النيوزويك للنسخة الدولية فريد زكريا[11].

ففي بداية طرح ريتشارد هاس لمستقبل النظام الدولي في ظل الجدل حول مستقبل هذا النظام ترتكز أفكاره على: معارضة من يقولون أنه نظام متعدد الأقطاب، و يرى أن النظام الدولي يتجه نحو نظام عديم الأقطاب، كما يتميز هذا النظام الجديد حسب هاس دائما بصعود فاعلين غير الدولة القومية، كما أن الولايات المتحدة الامريكية تظل القوة الكبرى و يذهب هاس إلى أن عدم قدرة مجموعة الدول منافسة الولايات المتحدة الامريكية لأسباب ثلاث هي كالتالي:

1 - عدم تكافؤ تلك القوى الصاعدة مع القوة الأمريكية.

2 - السلوك الأمريكي الذي يقوض ظهور قوى منافسة.

3 - استمرار اعتماد القوى الكبرى الأخرى على النظام الدولي الخالي لرفاهيتها الاقتصادية و استقرارها السياسي.

في المقابل يطرح هاس رأي يرى تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية و نفوذها و بالتالي تراجع مكانتها و تأثيرها و يظهر ذلك في مجالات عدة أهمها: في المجال الاقتصادي، سوق الأوراق المالية والتبادلات التجارية، في المجال العسكري ( الحروب اللاتماثلية )، في المجال السياسي و الدبلوماسي، في المجال الثقافي و المعلوماتي.

الخلاصة التي يصل إليها هاس أن النظام الدولي الجديد صعب و خطير، و لكن تزايد درجات الاندماج الدولي سوف يسهم في دعم الاستقرار[12].

أما بالنسبة لفريد زكريا فإنه يرى أن العالم حاليا يشهد المرحلة الثالثة من التحولات العالمية تتميز بما يلي:

1 - سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية حيث أنها لا تزال لها مكانتها العالمية في كافة المجالات ومؤشرات ذلك:

أ - تشير بعض التوقعات إلى أنه في عام 2025 سيصل الاقتصاد الأمريكي إلى ضعف حجم الناتج القومي الإجمالي الصيني.

ب - أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال القوة العسكرية من حيث الإنفاق العسكري حيث تنفق اكبر من باقي الدول 14 التي تليها في مرتبة الإنفاق العسكري على الأبحاث و التطويرات الدفاعية و الذي يقدر بـ 50 في المائة من الإنفاق العالمي على الدفاع.

جـ - تعد الولايات المتحدة الأمريكية مهد الصناعات التكنولوجية الدقيقة و البيولوجية حيث تتفوق على باقي الدول الأخرى، و تحقق أرباحا طائلة، فقد بلغت عائداتها من الصناعات التقنية الحيوية أكثر من 50 مليار دولار و هو 5 أضعاف ما تحققه أوروبا، و يوازي 76 في المائة من العائدات العالمية من التقنية الحيوية.

2 - من الصعوبة بمكان المقارنة بين سقوط الإمبراطورية البريطانية و حالة الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، فقد سقطت الأولى لأسباب تتعلق بسوء أحوالها الاقتصادية، و لكن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تمثل القوة الفاعلة في تشكيل العالم.

3 - يرى فريد زكريا أن العالم الجديد يشهد صعود قوى أخرى لا تتعارض مع قوة الولايات المتحدة الأمريكية، فالقوى الصاعدة تؤمن بحرية السوق و القيم الديمقراطية، التي تختلف من دولة على أخرى، و أيضا قيم الشفافية و المحاسبة التي هي قيم أمريكية حسبه، و على الرغم من الدور الأصغر للولايات المتحدة الأمريكية في هذا النظام الجديد، إلا أنه عالم تهيمن عليه القيم و النماذج الأمريكية بشكل قوي[13].

و على عكس ريتشارد هاس يرى فريد زكريا أن النظام الدولي سيكون نظاما متعدد الأقطاب، و في ظل هذا النظام على الولايات المتحدة الأمريكية الاختيار بين محاولة الحفاظ على استقرارها في هذا النظام الدولي الجديد الذي بدأ في التشكل، أو مشاهدة صعود تلك القوى، محدثة تفككا في النظام العالمي الذي أنتجته الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأعوام السابقة. و قد اختارت الولايات المتحدة الأمريكية الخيار الأول أي الحفاظ على استقرارها في هذا النظام الدولي الجديد، وفقا لمجموعة من المؤشرات:

1 - عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إدماج القوى الصاعدة ( الصين و الهند ) في المؤسسات المالية الدولية صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، و في قضايا تتنوع ما بين الحد من انتشار الأسلحة النووية و حتى قضايا البيئة.

2 - لمواجهة صعود القوى الصاعدة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية عدد من التغيرات لمواجهة صعود تلك القوى تتمثل فيما يلي:

أ- خفض حجم القوات الأمريكية منذ 2004 في الخارج و إغلاق 35 في المائة من القواعد العسكرية في الخارج بحلول عام 2014.

ب- سعت الخارجية الأمريكية إلى نقل المئات من موظفيها من أوروبا إلى تلك الدول الصاعدة.

ج- إقامة علاقات قوية و جديدة مع تلك القوى الصاعدة مثل الصين و تحسين علاقاتها مع تلك القوى خاصة الصين و الهند.

في التحليل الأخير يمكن القول أن مستقبل مكانة الولايات المتحدة الأمريكية و دورها الفاعل عالميا برتبط بمدى قدرتها على التعامل مع مستجدات هذا النظام العالمي الجديد، الذي يشهد صعود قوى جديدة. و في واقع الأمر لا تستطيع أي قوة أن تزيح الولايات المتحدة الأمريكية من موقع الزعامة، و لن تنتهي الولايات المتحدة الأمريكية إلا في الحالات الثلاث التالية:

1 - إذا توسعت الولايات المتحدة الأمريكية في اهتماماتها و أدوارها العالمية بما يحملها أعباء تفوق طاقتها، و إذا أمعنت في تأدية دورها الأحادي المنفرد.

2 - إذا ما تفجرت التناقضات الداخلية الاثنية و العرقية و الاقتصادية، التي تؤدي في نهاية المطاف على تفكك الولايات المتحدة الأمريكية و إضعافه.

3 - إذا ما استشرى فيها الفساد الذي سيؤدي على زعزعتها و تدميرها اقتصاديا و بنيويا وسياسيا، و إحلال الفوضى محل الاستقرار و التماسك الداخلي[14].

**2- عوامل تراجع و ضعف الولايات المتحدة على الصعيدين العالمي و المحلي أثناء الحرب الباردة:**

رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة نواة لمنظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، و هي الدولة النواة المسيطرة، و قياسا على خبرة التاريخ و دروس الماضي، فإنه بمقدار ما يعتري الضعف قوة

هذه الدولة النواة أو تنازعها في القيادة و السيطرة دولة أخرى، تتعرض المنظومة بكاملها للازمات والاضطرابات، و هذا هو الحاصل في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

**أ- عوامل التراجع على الصعيد العالمي أثناء الحرب الباردة:**

**1- حدوث تدهور واضح في الوضع النسبي للاقتصاد الأمريكي داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي،** حيث أن النصيب النسبي للاقتصاد الأمريكي في إجمالي الناتج العالمي قد تدهور من 27 في المائة عام 1950 إلى 18 في المائة عام 1984، و قد حدث ذلك لمصلحة المجموعة الأوروبية و اليابان.

**2- تدهور بشكل محسوس الوضع التنافسي للصادرات الأمريكية في السوق العالمي،** و المؤشرات الإحصائية تدل على ذلك، حيث نجد تدهور نصيب الصادرات الأمريكية من 19 في المائة من اجمالي الصادرات العالمية عام 1956 إلى حوالي 9 في المائة عام .1986

**3- انتهاء عصر بريتون وودز الذي قادته و سيطرت عليه الولايات المتحدة الأمريكية** و ذلك منذ أن أعلن الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون عام 1971، و بقرار منفرد و دون الرجوع إلى صندوق النقد الدولي، وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، و تعويم الدولار أي تصبح قيمته قابلة للصعود والهبوط مثله مثل بقية العملات الأخرى.

**4 - كذلك من أهم العوامل التي أضعفت الولايات المتحدة الأمريكية في المنظومة الرأسمالية، تحولها إلى دولة مدينة ابتداء من عام 1985 لأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية،** فقد تدهور موقف المدفوعات الخارجية للاقتصاد الأمريكي على نحو سريع و بشكل مذهل منذ بداية عقد الثمانينيات حتى وصل إلى 155 مليار دولار عام .1987

**5 - أنه مع تعاظم حركة التدويل للافتصاد الراسمالي العالمي بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تفقد تدريجيا تلك المكانة القيادية التي كانت تحتلها في المنظومة الرأسمالية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.** و ذلك لسببين هما: **الأول** تزايد اندماج و تكامل الأسواق المالية و التقدية والصناعية و التقانية على نحو هائل، و زادت درجة التشابك و الترابط بين مختلف اقتصادات دول العالم، مهما تنوعت درجات تطورها و اختلفت طبيعة نظمها الاقتصادية. **الثاني** في ظل التعددية القطبية الاقتصادية ليس من المتوقع أن تنفرد دولة ما، أو مجموعة من الدول بتحديد آليات و قواعد التنظيم و الادارة للاقتصاد الراسمالي العالمي.

**6 - ظهور أوروبا الموحدة ممثلة في الاتحاد الاوروبي 1992، الذي شكل ثورة في خريطة**

**المنظومة الراسمالية و علاقات القوى فيها**، و بحسب تقرير المنظمة العالمية للتجارة لعام 2002، فإن الصادرات السلعية في الاتحاد الاوروبي بلغت 1839 مليار دولار أي 29 في المائة من الصادرات العالمي، و الواردات بلغت 1778 مليار دولار أي 27 في المائة من الواردات العالمية، و هو ما يشكل ضعف التجارة الخارجية الأمريكية.

**ب - عوامل الضعف على الصعيد المحلي أثناء الحرب الباردة:**

**هناك ثلاثة اختلالات هيكلية في الاقتصاد الأمريكي:**

**1** **- اتساع الفجوة بين الاستثمار و الادخار:** من الثابت أن الاقتصاد الامريكي قد شهد تدهورا ملحوظا فيما يتعلق بمعدل ادخاره القومي الاجمالي منذ بداية الثمانينيات، فقد تدهور هذا المعدل من 17.1 في المائة عام 1971 إلى 13.1 في المائة عام 1988.

ما دلالة ذلك؟ دلالة ذلك، هو أن الاقتصاد الأمريكي أصبح يعاني فجوة واضحة في موارده، ففي الوقت الذي يتدهور ادخاره، يبقى الاستثمار الذي يحققه أعلى من مدخراته. و هذا الفرق بين الاستثمار و الادخار يمول عن طريق جذب المدخرات و الفوائض الاجنبية، أي من خلال إحداث عجز في ميزان المدفوعات بالقدر الذي يغطي هذا الفرق و هذه مسألة توضح لنا سرعة تحول الاقتصاد الأمريكي إلى اقتصاد ذي مديونية خارجية.

**2** **- نمو العز الخارجي:** حيث أن الاقتصاد الامريكي، و منذ فترة طويلة، يستورد أكثر مما يصدر، محققا في ذلك عجزا في ميزانه التجاري، و هذا العجز لا تكفي تحويلات الاستثمارات الأمريكية في الخارج أن تموله، من هنا يبرز عجز مستمر في الحساب الجاري، و قد تنامى هذا العجز بشكل خيالي، إذ ارتفع من 31 مليار دولار عام 1980 إلى 170 مليار دولار عام 1987 ثم إلى 700 مليار دولار عام 2010 ( الصادرات 1.2 تريليون دولار و الواردات 1.9 تريلسون دولار).

**3** **- انفجار الدين الداخلي الامريكي:** نتيجة الاستهلاك الكبير للسلع و الخدمات و هو تحويل المجتمع الأمريكي إلى مجتمع يعيش غلى الدين أي على القروض و الائتمان، حيث تم التوسع بشكل غير عادي، في مختلف أنواع القروض الداخلية: قروض المستهلكين و قروض الشركات و المنتجين، و قروض للحكومة، و الملاحظ أن كبح نمو الدين الداخلي و العمل على خفض الدين الخارجي يتطلبان خفض الإنفاق الحكومي الأمريكي - خصوصا الاستهلاكي و العسكري - و زيادة الضرائب، و هي أمور ستؤدي في الأجلين القصير و المتوسط إلى خفض الطلب الكلي و النمو الاقتصادي و غلى ظهور شبح الركود.

إن الولايات المتحدة الأمريكية ستحاول في الفترة المقبلة أن تقوي من مكانتها في المنظومة الرأسمالية من خلال هيمنتها على دول العالم الثالث باعتباره ساحة المعارك الأساسية كما ذكر ذلك ريتشارد نيكسون، و بالتالي ربما سنشهد عودة الكولونيالية بمعناها الكلاسيكي. ثم أن عجز الولايات المتحدة الأمريكية في منافسة الأقطاب الجدد مثل الاتحاد الأوروبي و الصين جعلها تتوجه إلى إحداث ذرائع مثل الإرهاب للتوسع في دول العالم الثالث لتغطية عجزها في المنافسة الاقتصادية.

**3 - عوامل قوة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي**

**أ -** يعتبر الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصاد منفرد في العالم و مؤشرات ذلك

أن حجم الناتج المحلي الإجمالي (حسب إحصائيات 2010) 14.66 تريليون دولار و يمثل خمس الناتج العالمي الذي هو في حدود 70 تريليون دولار، كما أن نسبة النمو في حدود 2.9 ، و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 47 ألف دولار و الذي يبلغ خمسة أضعاف المتوسط العالمي الذي يصل إلى 10 آلاف دولار. كما يعتبر المجتمع الأمريكي أكبر سوق استهلاكي في العالم و هو ما يؤشر على الميل الحدي للاستهلاك، حيث يعتمد على الاستهلاك قبل الادخار و الاستثمار كآلية لدفع مسيرة النمو الاقتصادي، و يمثل نصيب الاستهلاك العائلي من الناتج المحلي الإجمالي 71 في المائة (إحصائيات 2007) مقابل 57 في المائة في اليابان على سبيل المثال. كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستثمر عالمي، حيث تملك أكبر نصيب من الشركات المتعددة الجنسيات على امتداد العالم، و تمثل قيمة الاستثمارات الأمريكية عام 2010 في الخارج 3.61 تريليون دولار، مقابل 2.58 تريليون دولار استثمار أجنبي بالولايات المتحدة الأمريكية..

أما بالنسبة للتجارة الخارجية فتبلغ قيمة الصادرات 1.2 تريليون دولار و 1.9 تريليون دولار بالنسبة للواردات، مقابل نصف تريليون دولار لكل من بريطانيا و فرنسا و اليابان و 0.7 تريليون دولار لألمانيا. و للولايات المتحدة الأمريكية نصيب كبير من البحث العلمي و التطوير التكنولوجي، فوفقا لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، عام 2005، و المكرس لموضوع تدويل البحث و التطوير نجد أمريكا تحتل المركز الأول في العالم من حيث الإنفاق على البحث و التطوير، تليها اليابان فألمانيا ففرنسا ثم بريطانيا، و هذه خمس دول من مجموعة الدول الصناعية، ثم من بعدها تأتي الصين فكوريا الجنوبية، ثم تعود دولتان من مجموعة الدول الصناعية و هما كندا فإيطاليا ثم تتلوها السويد[15].

**ب -** إضافة إلى مقومات القوة الاقتصادية الأمريكية على الصعيد العالمي نجد السيطرة النقدية،

بحكم أن الدولار الأمريكي يشكل عملة الاحتياطي الأولى في العالم، حيث يستولي الدولار على ثلثي احتياطات النقد الأجنبي في العالم و 80 في المائة من مبادلات سعر الصرف الأجنبي، كما أنه أكثر من 50 في المائة من صادرات العالم يتم دفع قيمتها بالدولار بما في ذلك النفط، و يصل حجم التداول بالدولار حوالي 3 تريليون دولار، و بهذا ينعكس أي تذبذب و اضطراب في سعر الدولار على أسعار هذه السلع و الخدمات، كما يؤثر على تقييم العملات الأخرى مقابل الدولار. و تحصل الولايات المتحدة الأمريكية من وراء سيطرة الدولار على ما يسمى "بريع السيطرة"، بمعنى أن مركزها العالمي المهيمن سياسيا و عسكريا و ثقافيا يمكنها من جني مكاسب اقتصادية كبرى[16].

**ثانيا: الصين كقوة صاعدة في النظام الدولي:**

منذ بضع سنوات و عندما بدأت الصين تأخذ طريقها نحو مكانة عالمية متميزة، تزايدت الشكوك و تعاظمت الريبة حول نتائج و توابع تلك المكانة، فمن أهم المشكلات التي أصبحت تثيرها قضية الصعود الصيني هي مسألة احتمال اتجاه الصين إلى تهديد الاستقرار العالمي و الإقليمي إذا هي أصبحت من الدول الساعية إلى الهيمنة العالمية أو الإقليمية. لذا لم يكن غريبا أن يندفع قسم كبير من الباحثين و المحللين في مراقبة و تقصي السلوكيات الصينية الخارجية، و تحليل مدركات صانع القرار الصيني و طرح البدائل و الاحتمالات في محاولة استنتاج التوجهات الصينية في هذا الشأن، و قد تفرقت وجهات النظر حول هذا الموضوع ما بين اتجاه أول يميل إلى تبني فكرة "الخطر الصيني" على الاستقرار العالمي و الإقليمي، و اتجاه ثاني يعتقد أن مؤشرات السلوك الصيني تدل على أن صانع القرار- استنادا إلى الخبرة التاريخية منذ عهد ماو تسي تونغ- متريث و ليست لديه أطماع إقليمية أو دولية إلا في إطار التعاون الاقتصادي و التجاري إقليميا و دوليا.

**1- القوة الصينية: دراسة في نظريات الصعود الصيني**

تعد المدرسة الواقعية و التي بدأت صياغة مقولاتها قرب اندلاع الحرب العالمية الثانية، من بين أهم النظريات في دراسة العلاقات الدولية، و أهم ما جاءت به تلك النظرية تأكيدها على القوة والمصلحة باعتبارهما المحرك الأول لسلوكيات الدول إزاء بعضها البعض، و القوة هنا تقاس في المقام الأول بحجم الموارد المادية المتاح لكل دولة و كذا بمقدار النفوذ السياسي الذي يؤهله هذا الحجم لها. ويرى أنصار هذه المدرسة انه كلما زادت قوة الدولة و ثراؤها طمحت في أن يكون لها تأثير إقليمي و دولي أكبر، ثم إن النمو و التقدم يولدان بدورهما حاجات جديدة و رغبة في الحصول على مزيد من الموارد المادية لتلبية تلك الحاجات، و هنا تكون الدولة الصاعدة "مسوقة" إلى الصدام "الحتمي" مع الدول الأخرى بسبب تعارض مصالح تلك الدول، و بالتالي فإن حاجة الدول الصاعدة إلى تأمين نفوذها و ذاتها

لابد و أن يكون على حساب الدول الأخرى[17].

يميل أصحاب هذه المدرسة إلى اعتبار الدولة الصينية مصدر"خطر" على مستقبل الاستقرار الإقليمي و العالمي، حيث استطاعت الصين في غضون سنوات قليلة أن تحقق معدلات للنمو فاقت كل التوقعات، و وصلت معدلات النمو إلى 10 في المائة لسنوات متتالية، و يعتبر من أعلى معدلات النمو في العالم، كما تأتي الصين منذ 2010 بعد الولايات المتحدة الأمريكية كثاني اقتصاد عالمي، 4.9 تريليون دولار و اليابان 4.7 تريليون دولار، و لكن عدد سكان الصين لا يسمح بتحسين متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، فالمتوسط في الصين 6600 دولار للفرد سنويا أي سدس المتوسط الأمريكي[18].

إن الوقائع و الخبرة التاريخية يصبان في اتجاه واحد من وجهة نظر الواقعيين الكلاسيكيين، ألا و هو تأكيد الطبيعة "الخطرة" للصعود الصيني، و سرعان ما سيندفع الصينيون في وقت ليس بعيدا إلى التفكير في تعديل الأوضاع العالمية و الإقليمية تحقيقا لمصالحهم. و بالرغم من توافق رؤية الواقعيين الجدد (الواقعية البنائية) مع ما ذهب إليه الواقعيين الكلاسيكيين من الحذر من الصعود الصيني، إلا أنهم أكدوا أن بنية النظام الدولي لها تأثير على درجة الخطر المتوقعة من صعود قوة عظمى جديدة في النظام الدولي، فعلى سبيل المثال كلما كان النظام الدولي متعدد الأقطاب، كان ظهور قوة صاعدة جديدة أمرا لا يشكل خطرا كبيرا على الاستقرار العالمي، في حين أن نفس هذا الصعود يمثل مشكلة حقيقية إذا اتسم النظام الدولي بكونه ذا قطب واحد أو ذا قطبين[19].

في مقابل المدرسة الواقعية بشقيها الكلاسيكي و البنائي التي تؤكد على المخاطر الكامنة في عملية الصعود الصيني، نجد المدرسة الإنشائية التي تنتقد مقولات الواقعيين، حيث تقف الكلاسيكية مكتوفة الأيدي حين تواجه بالحالتين الألمانية و اليابانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فعلى الرغم من النمو الاقتصادي الهائل و القدرات العسكرية المتفوقة التي توفرت للدولتين بعد نهضتهما من دمار الحرب، إلا أن هذا النمو و تلك القدرات لم تدفعهما، كما كان الحال قبلها، إلى سلوكيات عدوانية منتجة لمظاهر عدم الاستقرار. و على صعيد آخر فإن وقائع الأمور تثبت أيضا وجود مشاهدات شبيهة في الحالة الصينية، فعلى الرغم من معدلات النمو الاقتصادي غير المسبوق تاريخيا، و المصحوبة في نفس الوقت بزيادة سكانية تعاظم حاجاتهم، و على الرغم من تطور القدرات العسكرية الصينية بصورة ملحوظة، إلا أن ذلك لم يفض إلى النتيجة "الطبيعية" لدى الواقعيين و هي إشعال فتيل التوتر و عدم الاستقرار على المستويين العالمي و الإقليمي. بل إن الدولة الصينية نشطة في محيطها الإقليمي لتهدئة مخاوف جيرانها من صعودها السريع.

كما أن السند الذي يعتمد عليه أنصار المدرسة الإنشائية في ردهم على الواقعيين، أن ثقافة الصين الإستراتيجية لم تدفع بها في الماضي أو الحاضر إلى انتهاج سياسات عالمية أو إقليمية تتسم بالطابع "الهجومي" فلم يعرف عن الصين مثلا طيلة تاريخها بأنها كانت دولة استعمارية. كما أن نقد الإنشائيين للمدرسة الواقعية لم يقف عند شقها الكلاسيكي، و إنما امتد ليطال الاتجاهات البنائية فيها، فان هذه الأخيرة لم تستطع في نظرهم تقديم تفسيرات أو شروح مرضية لسلوكيات الصين في أثناء عملية صعودها إلى مصاف القوى العظمى، و يثير هذا القصور شكوكا حول قدرة الواقعيين البنائيين على القطع بخطورة الصعود الصيني على الاستقرار العالمي و الإقليمي. فوفقا لمقولات المدرسة البنائية و الحديث للإنشائيين، إذا عام 1991 بانهيار الاتحاد السوفيتي و إعادة توزيع مقومات القوة بشكل كبير لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، و التي صارت منذ ذلك الوقت قطبا أوحد في النظام الدولي، و كان المفروض أن يترتب على هذا الوضع سلوكيات صينية محددة في سياستها الخارجية و في علاقاتها العالمية و الإقليمية، كان متوقعا أن تقوم الصين بعمل التوازنات الداخلية و الخارجية اللازمة للحيلولة دون انفراد القطب الأمريكي بالهيمنة على النظام الدولي الجديد، و لكن هذا لم يحدث، حيث أن الإنفاق العسكري الصيني لم يزد، كما بقي اعتماد الصينيين على الأسواق الأمريكية في تصريف سلعهم و خدماتهم. و كان مفترضا تحقيقا لهدف التوازنات الخارجية، أن يحرص الصينيون على إفساد أو إحباط العلاقات الأمريكية بحلفائها أو بالفاعلين الرئيسيين الآخرين في النظام الدولي، و لكن ذلك لم يحدث أيضا على النحو الذي توقعه البنائيون، فقد حبذت الصين دوما وجود علاقة أمنية وثيقة بين اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يوفر لها نوع من الرقابة الأمريكية على السلوك الياباني و بخاصة في الإقليم الآسيوي، كما سارع الصينيون إلى تحسين علاقاتهم مع كوريا الجنوبية، و شهدت الروابط الصينية الروسية تطورا ايجابيا[20].

**2 - استراتيجية الصعود الصيني**

لقد تغير الهدف التنموي الاستراتيجي في الصين من التركيز على القطاع الاقتصادي إلى الاهتمام بالتنمية الشاملة، فبدء من الخطة الخمسية السادسة (1981-1985) تغيرت خطة تنمية الاقتصاد القومي إلى خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة. و استمدت الاستراتيجية الصينية قوتها من الثقافة السياسية التي تعد شقا أساسيا من الثقافة العامة، و تنبع من الميراث التاريخي للمجتمع، لذلك فهي تعد من المحددات الأساسية التي تشكل رؤية الفرد لدوره في المجتمع وشؤون الحكم و السياسة، و كما أن لكل نظام خصوصيته الثقافية فإن هذا لا يتعارض مع وجود ثقافات سياسية فرعية و إن كان يدور جميعها حول العملية السياسية[21]. و بالنظر إلى الثقافة الصينية فإنها تعد من أقدم الثقافات و الحضارات على مر التاريخ، و تتميز الحضارة الصينية عن

غيرها من الحضارات القديمة بعنصري الاستمرار و الاستقرار، و تعتبر الفلسفة "الكونفوشيوسية" الفلسفة الاخلاقية ذات النظرة الاجتماعية و الكونية للحضارة الصينية، كما تمثل جوهر فكر الثقافة السياسية الصينية، كما يرى البعض أن "كونفوشيوس" هو الصين و أن الصين صاغت نفسها في قوالب نظريات "كونفوشيوس". كما أن "ماوتسي تونغ" الذي أمضى ستون عاما بين العمل السري والكفاح المسلح و العمل العام، كان مصدر الهام للاستراتيجية الصينية، و بوفاته عام 1976 خلف وراءه دولة مستقرة تملك سلاح ردع نووي و دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن[22].

ثم جاءت مرحلة "دينج سياو بنج" فقد رأى أن الإصلاح السياسي و الاقتصادي في العهد الجديد يعني دخول الصين في ثورة جديدة بعد انتهاء الثورة الثقافية، و قد أولت القيادة الصينية اهتماما خاصا بالاصلاحات الاقتصادية و الحد من سيطرة الحزب على الادارات و المؤسسات الاقتصادية. و تعتبر البراغماتية - الواقعية من اهم ملامح الثقافة السياسية الصينية في هذا العهد. وقد تدعمت استراتيجية الصين في الصعود ببدأ الاصلاحات الاقتصادية منذ أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، تحديدا في سبتمبر 1982 ابان انعقاد المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي و الذي أقر الاخذ بآليات اقتصاد السوق بجانب اسلوب التخطيط المركزي في الاقتصاد، و تطبيق بعض المبادىء الرأسمالية. و تم البدأ في إنشاء المنطق الاقتصادية الخاصة و التي انتشرت بشكل كبير بسبب النجاح الذي تحقق في مناطق البدأ، و محتوى هذه الفكرة هو حرية التعامل مع الأقاليم المجاورة، و تبني سياسات لجذب الإستثمارات الأجنبية، و تعتبر الصين من أكثر الدول الجاذبة للإستثمارات الاجنبية بين الدول الآسيوية المجاورة، و قد استطاعت تلك الإستثمارات توفير فرص عمل للصينيين، و اتجهت الإستثمارات الأجنبية في البداية و حتى عام 1992 إلى السلع البسيطة، إلا أنه منذ 1992 اختلفت الأنماط الإستثمارية و امتدت للصناعات ذات التقنيات العالية و هو الامر الذي استتبعه زيادة تحسين تشريعاتها الوطنية و تبسيطها لكي تستطيع جذب المزيد من الإستثمارات بالإضافة إلى اتخاذ الخطوات التي تمكنها من مواصلة عملية التنمية، و يدخل ذلك في إطار اهتمام القيادة الصينية بإحداث بيئة استثمارية ملائمة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية و تنشيط الإستثمارات في هذه المناطق، يضاف إلى ذلك ظهور القطاع الخاص و نمو الطبقة الرأسمالية[23].

إن المجتمع المدني يمثل إحدى المحاور الأساسية لإستراتيجية الصعود الصيني و ما تكتنفه تلك الإستراتيجية من اصلاحات سياسية و اقتصادية، و كما يرى "صامويل هنتنغتون" أن المؤسسات والجماعات الوسيطة أو ما يمكن أكثر تسميته بالمجتمع المدني سببا هاما من أسباب التحول الديمقراطي، كما أنها تعد من أكثر العوامل فائدة في تفسير أزمة الديمقراطية، فهي التي تهيء المناخ الملائم لتقليص دور الدولة و هيمنتها على المجتمع المدني[24]. لقد كان من الطبيعي أن يحدث هذا

الإنفتاح الاقتصادي الذي لم تشهده الصين ربما منذ القرن السابع، فهناك مجموعة من التغيرات الاجتماعية لم يكن من الممكن التفكير فيها، انطبعت على وجه الحياة اليومية في الصين و انتقلت بها من الطابع الصارم إلى الحياة المتدفقة. و هناك ثلاث قطاعات رئيسية تشكل روافد للمجتمع المدني في المجتمع الصيني و هي: الفلاحون، الطلبة، العمال.

و أهم السمات العامة لإستراتيجية الصعود الصيني هي:

1 - الأخذ بمبدأ التدرج في تطبيق الاصلاحات و التي بدأت بالشق الاقتصادي، و خطت الصين في طريق الغصلاح بخطوات شديدة الحذر.

2 - جاءت المبادرة بالإصلاح من الحزب الشيوعي الصيني الحاكم ذاته، و لم تكن مفروضة بحكم قوى خارجية أو في إطار انقلاب على مبادىء الحزب.

3 - تمثلت خصوصية التجربة الصينية غي استمرار سيطرة القطاع الزراعي، و الذي يحتل النسبة النسبة الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي في الصين و يستحوذ على النسبة الغالبة من العمالة لتصل غلى 80 في المائة.

4 - مثل تنوع العلاقات الخارجية للصين ميزة خاصة تميزت بها تجربة الإصلاح الاقتصادي، فقد أدى ارتباط الصين بالاقتصاد العالمي و العلاقات التجارية مع كل من اليابان و الولايات المتحدة الامريكية، إلى ضمان سوق أوسع للصادرات[25].

**3 - مقومات الصعود الصيني**

إن الحديث عن مقومات الصعود الصيني بقودنا إلى القول أنه بقدر ما تمتلك الصين من مقومات القوة فإنها تواجه بعناصر للضعف، و من ثم فالعامل الأساسي لصعود الصين يتوقف على مدى القدرة الصينية على تعظيم عناصر قوتها و تقليل الآثار السلبية لعناصر ضعفها، هذا بالإضافة إلى أن هذا الصعود الصيني يتم في إطار ظروف و معطيات جديدة على مستوى العالم بحكم المتغيرات الجديدة الناتجة عن الإنتقال من مرحلة المجتمع الصناعي التقليدي إلى مجتمع المعلومات الأكثر تعقيدا و الذي يقوم على قواعد و أسس مختلفة عن المجتمع الصناعي.

لقد شهدت الصين تطورا ملحوظا في عناصر قوتها على كافة المستويات، فعلى المستوى الاقتصادي حققت الصين معدلات نمو تتراوح بين 8 و 14 في المائة، و هو من أعلى معدلات النمو في

العالم، كما حققت معدلا في نمو الصادرات وصل إلى 17 في المائة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، و تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث جاذبيتها لهذه الإستثمارات، كما أن الإقتصاد الصيني أصبح ثاني إقتصاد عالمي بعد الإقتصاد الأمريكي منذ 2010 بعد أن استحوذ على مكانة اليابان التي تراجعت مكانتها لتصبح ثالث اقتصاد عالمي من حيث الترتيب بعد أن كانت الثانية عالميا، كما تمتاز الصين بكتلتها السكانية الضخمة 1300 مليون نسمة، الأمر الذي يجعلها سوقا هامة لا يكمن تجاهلها على المستوى العالمي، خاصة مع تشكل طبقة متوسة يقترب عددها من 400 مليون نسمة، كما تحسنت الخدمات الصحية و التعليمية و مؤشرات الحياة، و تشير تقارير عدد من الخبراء إلى أن الصين قد حققت انجازات اقتصادية هامة أبرزها أنها أخرجت قرابة ربع سكان العالم من الفقر و التخلف و ضاعفت إجمالي المنتج الإقتصادي بأسرع مما حدث في أي اقتصاد في العالم استنادا إلى الخبرة التاريخية[26].

أما على الصعيد السياسي فقد استطاعت الصين الحفاظ على الاستقرارالسياسي، ووضع عددا من خطط التنمية التي كان لها نتائج ايجابية، الأمر الذي دعم من سند شرعية النظام السياسي خاصة بعد تبني سياسة انفتاح نسبي و تطوير نظام شامل للانتخابات الحرة التنافسيةالمحلية والتشريعية و داخل مؤتور الشعب الوطني (البرلمان).

و على المستوى التكنولوجي تنامت القدرات الصينية في هذا المجال بصورة ملحوظة، ففي عام 1992 تم إنشاء 32 منطقة لتنمية الاقتصاد و التكنولوجيا، و 52 منطقة لصناعة التكنولوجيا المتطورة، كما يوجد بالصين آلاف الشركات الأجنبية و المشتركة التي تقوم بنقل التكنولوجيا إلى البلاد، و تهدف الاستراتيجية الصينية إلى الإسراع في الحصول على التكنولوجيا الغربية، بما في ذلك التكنولوجيا التي يمكن استخدامها في للأغراض المدنية و العسكرية، و تطالب الصين الشركات الأجنبية بصناعة بعض المكونات التي تستخدم في المنتجات التي تباع في الصين، حتى تستمر في ممارسة العمل في الصين[27].

و هناك 15 مقاطعة صينية اقامت شركات بشكل مستقل لاكتشاف التكنولوجيا التي يمكن أن يحصلوا عليها بأقل سعر ممكن، و تركز الشركات المقامة في المقاطعات الصينية بصفة أساسية على التكنولوجيا التي تساعد في الإسراع بنموها الاقتصادي، كما تم إنشاء 53 منطقة للتكولوجيا رفيعة المستوى عام 1997، و يشير الخبراء إلى أن إنشاء هذه المناطق كان علامة على اقتحام الصين للثورة التكنولوجية الجديدة، و أن هذه المناطق قد تطورت وفقا لنموذج وادي السليكون في الولايات المتحدة الأمريكية، و في نهاية عام 1998 بلغ عدد مؤسسات التكنولوجيا عالية المستوى المسجلة في هذه المناطق ما يزيد عن 1500 مؤسسة يعمل فيها 1.5 مليون عامل و منها 600

مؤسسة تعمل في مجال تجارة التكنولوجيا، و ربطت هذه المؤسسات بين ثلاث صناعات أساسية و هي صناعة الحاسب اللآلي، و الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات. كما تتوفر الصين على قدرات عسكرية تأثرت بالتوجه الاستراتيجي و العلم و القوة التكنولوجية، و المخصصات المالية، و البيئة الاقليمية والكونية للأمن، و قد بذلت الصين جهودا كبيرة لتحديث قواتها المسلحة[28].

كما ذكرنا من قبل أن الصين بقدر ما تمتلك من مقومات القوة فإنها تواجه بعناصر للضعف، حيث أكبر خطر يتهدد بقائها هو الحجم -رغم أنه عامل قوة فهو في نفس الوقت عنصر ضعف، إذا لم يتم توظيف الموارد توظيف عقلاني- فالصين أكبر أمم العالم من حيث عدد السكان، والتزايد المطرد في عدد السكان يرغمها على إطعام ما يزيد على ربع سكان العالم، علاوة على ما بين 13 و 15 مليون فم إضافي كل عام، و كل سنة لابد أن ينشئ الاقتصاد الصيني ما بين 10 و 15 وظيفة، ومن ثم هذا الحجم الهائل يمثل عبئا على كاهل الصين لأنه يجعل التغيير و الإصلاح و التقدم أصعب وأشد تعقدا. يضاف إلى ذلك مشكلة ندرة الموارد، فالصين لا تملك سوى أقل من خمس الأراضي الزراعية، كما ان الصين تحتاج إلى الطاقة، حيث أن معدل إنتاج النفط سنويا تراوح ما بين 1 و 2 في المائة، بينما زاد الإستهلاك بنسبة 7 و 8 في المائة، و من ثم فهناك فجوة الطاقة التي تجعل الصين من أكبر مستوردي النفط في العالم[29].

هناك خمسة حواجز صعبة تعترض الصعود الصيني تتوزع ما بين الاقتصاد و السياسة، و البيئة، والإستعداد العسكري، و التكامل القومي، و العلاقات الدولية. و هي حواجز لم يكن على كل القوى التي سبقت الصين في الصعود أن تتخطى بعض منها، حيث أنه قبل العولمة كانت القوى الكبرى تصل إلى مكانتها عن طريق التوسع الجغرافي و التهام أراضي جديدة سواء بالغزو أو بضم أقاليم جديدة كما هو الحال أثناء الظاهرة الاستعمارية، أما في عصر العولمة فدخول دائرة الكبار لم يعد دائما ممكنا عبر التوسع الجغرافي بل عن طريق التوسع الوظيفي، و هو ما يجعله عملا أكثر صعوبة و تعقيدا، فالعولمة وإن ضيقت المسافات الجغرافية، إلا أنها وسعت المسافات الوظيفية، و من ثم فإن الصعود في عصر العولمة لا يتحدد بقدر ما تسيطر عليه الدول من مساحات جغرافية و إنما بقدر ما تتمتع به من طاقات وظيفية[30].

**ثالثا: تشابك العلاقات الاقتصادية و التجارية الأمريكية - الصينية**

هناك مجموعة محددات عامة تحكم العلاقات الأمريكية - الصينية، و لعل أبرز هذه المحددات الاحتياج الاستراتيجي، حيث هناك إدراك متزايد و متبادل بين الطرفين بأهمية الطرف الآخر و احتياجه له و إن اختلف معه، و ربما يفسر الأمر مستوى التعاون بعد كل خلاف تشهده علاقات

الدولتين. المحدد الآخر الذي يحكم العلاقات الأمريكية - الصينية هو سيطرة المنظور الواقعي في إدارة كل طرف لعلاقاته مع الطرف الآخر، فالطرف الأمريكي يوظف قدراته للتحكم في الصعود الصيني أو محاولة احتوائه حتى لا يهدد أو يضر المصالح الأمريكية، و في المقابل فإن الصين ترفض فكرة الهيمنة الأمريكية، و تسعى إلى الحفاظ على مصالحها في مواجهة الضغوط الأمريكية. و إن كان يبدو تناقض بين المحددين الأول و الثاني، إلا أن هذا الأمر يعكس علاقة الشد و الجذب بين الطرفين فالولايات المتحدة الأمريكية و إن كانت لا ترغب في صعود الصين كقوة كبرى منافسة لها، فهي في الوقت ذاته لا ترغب في انهيار الصين،و على الجانب الصيني، و إن كان يوجد خلافات كبيرة بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن هناك مصالح اقتصادية و تجارية هامة بينهما يسعى كل طرف للحفاظ عليها، و لعل هذا ما جعل وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون تصرح في اختتام جولتها الآسيوية في فيفري 2009 أن الاقتصاد الأمريكي و الصيني إما أن يخرجان معا أو يسقطان معا، و أكدت صراحة أن ليس من الواقعية أن نتوقع تعافي الاقتصاد العالمي من دون التعاون بين الأمريكيين و الصينيين. كما علق مستشار الأمن القومي الأسبق زبيغنيو بريجنسكي عشية انعقاد قمة العشرين في لندن بتاريخ ابريل 2009 بأنه على العالم أن يسلط جهوده على علاقات واشنطن و بيكين، و ليس على مجموعة دول العشرين إن أراد حل أزمته المالية[31].

خلال الأعوام الثلاثين الماضية تشابك الاقتصاد الأمريكي-الصيني إلى حد يجعل انفكاك أحدهما عن الآخر لأي سبب و تحت أي ظرف أمرا شديد الصعوبة و باهظ التكاليف، إنها علاقة اعتماد متبادل بين أكبر مستهلك (الولايات المتحدة الأمريكية)[32] و أكبر مدخر في التاريخ(الصين)[33]، إن الولايات المتحدة الأمريكية في حاجة إلى الصين لتمول لها الدين القومي، و الصين في حاجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتصريف سلعها و خدماتها في السوق الأمريكية. و بوجه عام تعد الولايات المتحدة الأمريكية شريكا تجاريا هاما للصين، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين عام 2003 ما قيمته 191 مليار دولار، و ارتفع عام 2008 إلى ما قيمته 387 مليار دولار، و تضخم الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة الأمريكية ليصعد من 84 مليار دولار في عام 2000 إلى 266 مليار دولار في عام 2008، و الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مستهلك للصادرات الصينية، كما أن الصين هي أكبر دائن للولايات المتحدة الأمريكية، إذ بلغت قيمة ملكيتها من سندات الخزينة الأمريكية حتى عام 2009 ما قيمته 802 مليار دولار، و على رغم انكماش التبادل التجاري نسبيا بين البلدين فيما بعد، فإن العائدات الشهرية الصينية لا تزال تسجل نحو 20 مليار دولار. و قد مثل العجز في الميزان التجاري أحد القضايا الخلافية في علاقات البلدين، في البداية حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحل هذه القضية من خلال الآليات الثنائية مهددة بأشكال مختلفة من العقوبات في سياق الفقرة 103 ن القانون التجاري الأمريكي و ذلك في حالة عدم قيام الصين بإتباع سياسات السوق المفتوح، و بعد ذلك

لجئت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إتباع إستراتيجية مختلفة إذ أدرجت مشاكل التجارة الثنائية مع الصين كجزء من التفاوض حول عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية[34].

يتطلب فهم نمط تطور العلاقات الأمريكية-الصينية الربط بين طبيعة تلك العلاقات و بنية النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة، و الصعود الصيني من ناحية أخرى. ففي ظل ما أفرزته نهاية الحرب الباردة من نظام دولي قائم على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية و سعيها لتحقيق مصالحها دون أية اعتبارات أخرى، و السعي لفرض منظومة مفاهيمية مغايرة للمنظومة المفاهيمية التي دشنت منذ صلح وستفاليا و استمرت حاكمة للعلاقات الدولية على مدار ما على ثلاثة قرون ونصف القرن، بحيث اصبحت المنظومة المفاهيمية التي تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة تقوم على رفض فكرة المساواة في السيادة، و محدودية دور الدولة، و التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، و ذلك وفقا لاعتبارات متناقضة من حالة لأخرى بما يحقق في النهاية المصالح الأمريكية. من ناحية ثانية تنظر الولايات المتحدة الأمريكية للصعود الصيني على أنه عائقا في مواجهة الرغبة الأمريكية في الهيمنة على الشؤون العالمية، خاصة في سياق اختلاف رؤية كل منهما لطبيعة النظام الدولي، إذ ترفض الصين هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على شؤون العالم كما ترفض السيطرة الدولية، و تؤكد بدلا من ذلك على أن أي نظام عالمي لا بد أن يقوم على مبدأ أن كل الدول صغيرة أو كبيرة يجب أن تتساوى في العلاقات الدولية.

و في ظل وجود مجموعة من المصالح المشتركة بين الدولتين و خاصة في المجالين الاقتصادي و التجاري، يبرز الاحتياج الاستراتيجي كمحدد للعلاقات الصينية-الأمريكية، و بناءا عليه فإن السيناريو الأكثر احتمالية هو استمرار علاقات الدولتين على نفس المنوال في التأرجح بين التعاون و المنافسة في المستقبل المنظور، و التي يمكن أن تتحول إلى صراع في المستقبل غير المنظور.

---

**الهوامش :**

(1) صامويل هنتغتون، القوة العظمى الوحيدة، ترجمة: هشام الدجاني،مجلة الثقافة العالمية العدد 96 سبتمبر- اكتوبر 1999 ص 6 - 17. في الاصل هي دراسة نشرت بمجلة "الشؤون الخارجية" عدد مارس- أبريل 1999، مع العلم أن هذه المجلة تصدر منذ 90 سنة.

(2) محمد عبد الشفيع عيسى، المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي..قراءة في التقارير الدولية، مجلة السياسية الدولية العدد 173 جويلية 2008.

(3) صامويل هنتغتون، القوة العظمى الوحيدة، مرجع سابق.

(4) المرجع السابق.

(5) المرجع السابق.

(6) زبيجنيو بريجنسكي، جغرافيا استراتيجية من أجل أوراسيا، ترجمة: أحمد محمود، مجلة الثقافة العالمية العدد 86 جانفي 1998 ص 23-36. نشرت هذه الدراسة في الأصل بمجلة "الشؤون الخارجية" في عدد سبتمبر- أكتوبر 1997 من طرف الاستراتيجي الأمريكي زبيجنيو بريجنسكي الذي شغل منصب مساعدا للرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر للأمن القومي في الفترة 1997-1981، كما عمل مستشارا في مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية و أستاذ للسياسة الدولية في كلية بول نيتز للدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكينز و له كتب عديدة في المجال الاستراتيجي أهمها " بين عصرين" الذي يتناول فيه "نظرية التقاطع" و " رقعة الشطرنج الضخمة".

(7) المرجع السابق.

(8) المرجع السابق.

(9) المرجع السابق.

(10) المرجع السابق.

(11) عمرو عبد العاطى، الأحادية الأمريكية بين الاستمرار و الزوال، السياسة الدولية العدد 173 جويلية 2008.

(12) المرجع السابق.

(13) المرجع السابق.

(14) المرجع السابق.

(15) محمد عبد الشفيع عيسى، المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي الدولي.. قراءة في التقارير الدولية. مرجع سابق.

(16) المرجع السابق.

(17) حنان قنديل، "القوة الصينية الصاعدة: المخاوف و الآمال دراسة في نظريات الصعود الصيني" ، في: هدى ميتكيس و خديجة عرفة محمد، الصعود الصيني، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية 2006، ص 40-41.

(18) محمد عبد الشفيع عيسى، المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي. مرجع سابق.

(19) هدى ميتكيس و خديجة عرفة محمد، الصعود الصيني، مرجع سابق ص 46-47.

(20) المرجع السابق ص 51-52.

(21) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2001، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية 2000، ص 93.

(22) أحمد جمال عبد العظيم،استراتيجية الصعود الصيني، في: هدى ميتكيس و خديجة عرفة محمد، الصعود الصيني، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية 2006،ص 75-78.

(23) المرجع السابق، ص 84-88.

(24) Samuel Huntington, "will more countries become democratic", political science quarterly, No 99, february 1984. P 203.

(25) هدى ميتكيس و خديجة عرفة محمد، الصعود الصيني، مرجع سابق، ص 102.

(26) دانييل بورشتاين و ارنيه دي كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن الحادي و العشرين، ترجمة شوقي جلال، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، عالم المعرفة، العدد 271، جويلية 2001، ص 111.

(27) ريتشارد بيرنشتاين، الصراع القادم مع الصين، ترجمة منى فرغلي، انسجام فودة، القاهرة، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للإستعلامات 1999، ص 113-114.

(28) محمد سعد أبوعامود، مقومات الصعود الصيني، في: هدى ميتكيس و خديجة عرفة محمد، الصعود الصيني، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية 2006، ص 113-115.

(29) المرجع السابق، ص 116-117.

(30) المرجع السابق، ص 171-172.

(31) خديجة عرفة محمد، العلاقات الصينية-الأمريكية، في: هدى ميتكيس و خديجة عرفة محمد، الصعود الصيني، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية 2006، ص 269-270.

(32) يعتبر السوق الأمريكي أكبر سوق استهلاكي في العالم، حيث نجد الميل الحدي للاستهلاك مرتفع، إنه مجتمع يعتمد على الاستهلاك قبل الادخار و الاستثمار كآلية لدفع عجلة النمو الاقتصادي، و يمثل الاستهلاك العائلي من الناتج المحلي الإجمالي 71 في المائة حسب إحصائيات عام 2005.

(33) احتياطي الصين من العملات يصل إلى 3 تريليون، منها 60 في المائة بالدولار.

(34) هدى ميتكييس و خديجة عرفة محمد، الصعود الصيني، مرجع سابق ص 273-274.